

تأدية شهادة

يوم 27 ماي 2013 وعلى الساعة منتصف النهار صباحا.
نحن المستشار فتحي القاطري بمحكمة الإستئناف العسكرية بتونس وبمساعدة الكاتبة العريف ريم
السعيداني.

حضر لدينا الشاهد نجيب بن بلقاسم بن إبراهيم الضاوي.

مهنته عقيد مكلف برئاسة الإدارة الفرعية لخدمات الإعلامية بإدارة العمليات الفنية بالإدارة العامة
للمصالح الفنية سابقا وحاليا متقاعد،

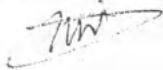
وباعتباره شاهدا وبعد الحلف والإنذار وتحذيره مغبة الشهادة زورا،
أفاد بأن مهمته تتمثل أساسا في ما يلي :

أولا : تعدد الإدارة المذكورة مخبر مختص في مكافحة جرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب
وكذلك تقديم الدعم الفني لجميع هياكل الاختصاص في مجال المعلوماتية

ثانيا : أما بخصوص ما يتعلق بمكافحة الجرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب فتتولاها إدارته
إستنادا لما يتوفر لديها من أجهزة ومنظومات فنية مؤكدا أنه خلال الفترة التي سبقت الثورة وخلالها
توجد أجهزة متطورة جدا كما هو متعامل به بمختلف بلدان العالم المتقدمة.

وفي نفس السياق فإن مراقبة الانترنت داخل البلاد خلال الثورة لاحظ أن عمله لم يكن مرتبطا
بضوابط زمنية لأن الأمر هو نفسه قبل وأثناء الثورة إذ تتولى إدارته وهو أساسا ما يطلق عليه البحث
الفني وليس مراقبة الأنترنت كما هو متداول وهذا البحث الفني يعني تدقيقا يتكون من أربعة مكونات
أساسية :

1- البحث الفني في المعلومات المضمنة بأجهزة الحواسيب وتوابعها التي هي محل أبحاث
جارية (مثال إدارة أمن الدولة لها قضية تتعلق بالإرهاب في صورة ضبط العنصر المتهم
إمضاء المستشار فتحي القاطري إمضاء الشاهد إمضاء الكاتبة





بذلك وحجز جهاز الحاسوب لديه يحال إلى الإدارة الفرعية لخدمات الإعلامية قصد تحليل المعلومات المضمنة بذلك الجهاز المحجوز) وهو نفس الأمر بالنسبة لمختلف هياكل الاختصاص بمعنى تحليل المحجوزات الإلكترونية والمعلوماتية.

2- متابعة التراسل الإلكتروني للأهداف محل قضايا وأبحاث (مثل ذلك إدارة الشرطة العدلية لديها قضية تدليس عملة تحيل إلى مصالح المجيب حسب التسلسل الإداري عنوان البريد الإلكتروني المشتبه به لمتابعة ما يرد أو ما يصدر منه من معلومات إن وجدت).

3- القيام بعمليات حجب للمواقع والوثائق على الأنترنت بطلب من عديد الجهات سواء من داخل وزارة الداخلية أو من خارجها مثال رئاسة الجمهورية، هياكل التجمع بالداخل والخارج، الوكالة التونسية للاتصال الخارجي وبعض الوكالات الداخلية والجمعيات وغيرهم كثير مثال صحفي تونسي مقيم بالخارج مقرب من النظام السابق أو سفراء تونسيون بالخارج وكانت الطلبات ترد بصفة مكثفة ومن مختلف الجهات وذلك إما أن يكون لحماية المصالح الداخلية كحماية العملة الوطنية ذلك أنه يتم حجب المواقع التي تتضمن كيفية تدليس العملة أو حماية الأمن العام كأن يتم حجب موقع يتضمن كيفية إعداد متفجرات أو حماية أمن الوثائق الرسمية وغيرها أي كل أمر له حماية بمسألة ما، مضيفا أن الأمن الرئاسي يطلب كذلك حجب بعض المواقع التي تسيء إلى النظام السابق وتحديد الرئيس السابق وعائلته وقد ورد عليه ضمن التسلسل الإداري مكتوب يتضمن طلب حجب موقع بالأنترنت يسيء إلى عائلة النظام السابق وهو يحمل إمضاء المدير العام لأمن الدولة والشخصيات الرسمية علي السرياطي كمثل أورده وذلك قبل الثورة وتقريرا خلال الخمس سنوات السابقة للثورة إضافة إلى أمثلة أخرى كالأمين العام للتجمع سابقا محمد الغرياني، كما ورد إليه طلب حجب موقع من هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي ولا يستحضر من تولى إمضاء ذلك الطلب وكذلك من بعض السفراء وقد ورد عليه طلب حجب موقع ممضى من سفير تونس بكندا قبل الثورة بحوالي عامين ويتعلق ذلك الطلب بحجب موقع يسيء إلى عائلة الرئيس السابق أيضا. وحين ورود تلك الطلبات يتم التعامل معها والإستجابة لها ضمن قرارات حجب ممضاه من قبل أربعة مسؤولين أمنيين وهم مدير العمليات الفنية، المدير العام للمصالح الفنية، المدير العام للأمن الوطني ووزير الداخلية ويتم تنفيذ ذلك الطلب سواء الوارد من داخل وزارة الداخلية أو من غيرها وذلك بموجب جهاز حجب مواقع تم اقتناؤه سنة 2002 تقريبا من الوكالة التونسية للأنترنت وهو جهاز حديث آنذاك وقبل ذلك التاريخ لم يكن متوفرا أي جهاز يحجب المواقع ملاحظا أن عملية الحجب هي مسألة فنية بسيطة جدا لا تستوجب سوى إدراج عنوان الوثيقة المراد حجبها بموزع الحجب.

4- رابعا وهي أهم وظيفة تتعلق بالدراسات والتحليل واليقظة التكنولوجية على غرار إجراء دراسة معمقة حول إختلالات السلامة المعلوماتية بالبلاد وهي دراسة ذات بعد إستراتيجي وطني سيادي.

إمضاء الكاتب



إمضاء الشاهد



إمضاء المستشار فتحي القاطري



وبسؤاله عن عملية حجب المواقع خلال الثورة ؟

أجاب أنه خلال الثورة تمّ رصد كمّ هائل من المعلومات المتبادلة داخل الشبكات الإجتماعية " فايسبوك " حول الأحداث التي شهدتها مختلف المدن وعليه فقد ورد طلبات بحجب كل ما يرصد خلال الثورة من معلومات وقد وردت تلك الطلبات وذلك عبر التسلسل الهرمي من القيادات الواقع ذكرهم أنفا من خلال إمضاء طلب حجب وثيقة أو موقع (وهم مدير العمليات الفنية، المدير العام للمصالح الفنية، المدير العام للأمن الوطني ووزير الداخلية) وتمّ فعلا حجب متابعة تلك المواقع وحجبها إلا أنّ ذلك لم يصل إلى حدّ قطع الأنترنات وقد تواصلت

عمليات الحجب إلى حدّ خطاب الرئيس السابق يوم 13 جانفي 2011 القاضي برفع عمليات مراقبة الأنترنات وقد إتصل به إثر الخطاب مباشرة السيد المدير العام للمصالح الفنية الشاذلي الساحلي آنذاك وأمره بالتنسيق مع الوكالة التونسية للأنترنات لإلغاء عمليات الحجب مؤكدا أنّ الإتصال قد تمّ بعد مرور دقائق من الخطاب فتولى المجيب الإتصال مباشرة بالرئيس المدير العام للوكالة التونسية للأنترنات وهو المدعو كمال السعدوي وأعلمه بالأوامر المذكورة حيث تولى تنفيذ المطلوب فوراً.

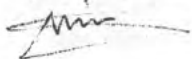
وبسؤاله حول تقنية الحجب وكيف تتمّ ؟

أجاب أنّ نظام الحجب كان نظاما فنيا مركزا لدى الوكالة التونسية للأنترنات منذ سنة 2002 تقريبا تاريخ شراء الأجهزة التي تتولى ذلك ولتمّ عملية الحجب يجب إدراج عنوان الوثيقة المطلوب حجبها وهي عملية بسيطة جدا كما سبق ذكره وتواصل العمل بتلك الطريقة إلى سنة 2009 ويتمّ الإجراء كالتالي : مراسلة وزير الداخلية لوزير الإتصال والتكنولوجيا لإنجاز المطلوب ويتولى وزير الإتصال بالتالي إحالة الطلب إلى الوكالة الفنية التي تتولى إنجاز المطلوب وفي سنة 2009 وما بعدها وإثر ملاحظة وجود بطء في إنجاز عمليات الحجب إتخذ قرار على إثر جلسة عمل بأن تتولى مصالح الإدارة الفرعية التي يشرف عليها المجيب تنفيذ العملية الفنية للحجب مباشرة ربحا للوقت وتواصل الأمر إلى حدّ 13 جانفي 2011 .

وبسؤاله بخصوص ما ت خلال فترة 17 ديسمبر 2010 إلى 14 جانفي 2011 ؟

أفاد أنه قبل أحداث الثورة نفسها كانت توجد تعليمات متجددة ودائمة من وزير الداخلية السابق رفيق القاسمي بحجب كل ما يمسّ من شخص رئيس الدولة وخاصة حرمه وعائلته وأصهاره وتزايد ذلك الحرص على تطبيق التعليمات خلال الثورة وذلك بتعليمات بعضها كتابية وأخرى شفاهية وجميع ما ذكره يتواجد ضمن أرشيف قرارات الحجب الكتابية بالإدارة الفرعية التي يشرف عليها المجيب سابقا مؤكدا أنه حين مغادرته بموجب نقلة في 20 جانفي 2011 لإدارته كان ترك تلك الوثائق الكتابية بأرشيف الإدارة ولا يعلم إن كانت توجد حاليا أم لا مؤكدا أنّ هاته المعلومات إطلع عليها المجيب بموجب قرارات الحجب الكتابية.

إمضاء الكاتب



إمضاء الشاهد



إمضاء المستشار فتحي القاطري



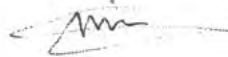
وبمزيد التحرير عليه أضاف أنه لا يمكن إنجاز عمليات الحجب بصفة مطلقة إذ لا يمكن حجب كل شيء بل يستحيل ذلك، مؤكداً أنه في صورة حجب موقع فيمكن بسهولة لمن يريد التواصل عبر الأنترنت إحداث صفحة بعنوان آخر وبإسم خفي ويواصل نشاطه عبر الأنترنت، موضحاً أيضاً أن الإتصال بال قنوات التفزية الداخلية والخارجية تتم باستعمال طرق التخفي والتمويه ومحققاً أن خلال الثورة كانت إدارته في نشاط يومي كثيف لمتابعة الطلبات المتواترة من وزارة الداخلية قصد قطع وحجب عديد المواقع.

وبسؤاله بخصوص ما يعرف بعملية "عمار 404" ؟

أوضح أنه عند القيام بعملية حجب وثيقة أو موقع ما وأثناء عملية البحث عن ذلك الموقع يتلقى المستطلع رسالة نصية تتضمن رمز "not found 404" ومن هنا إنطلقت التسمية التي عرفت لدى العموم بـ "عمار 404" في إشارة للحجب عن الأنترنت مضيفاً أيضاً أن لفظ "عمار" يعود إلى أن وزير الإتصالات الأسبق خلال أواخر التسعينات يدعى الحبيب عمار ووفق تصريح المجيب أمر بحجب وثيقة في شكل مقال لأحد القياديين المعارضين آنذاك منشورة على موقع أجنبي محققاً أن إطلاق اللفظ المذكور "عمار 404" كان إستناداً إلى هاته المعطيات، مضيفاً أن عمليات الحجب خلال الثورة وقع تضخيمها رغم أنها لم تكن ناجعة بما فيه الكفاية وقد تعرض المجيب إلى اللوم الشديد من رئيسه في العمل وخاصة الشاذلي الساحلي الذي يلومه حول عدم نجاعة عمليات الحجب وبدرجة أقل من رئيسه العروسي الحبيبي.

وبمزيد التحرير عليه أضاف أنه يذكر مسألة جدت خلال الثورة تتعلق بطلب كان أعلمه به العروسي الحبيبي رئيسه المباشر يرمي إلى عقد إجتماع يتكون من ممثلين عن الإدارة العامة للمصالح المختصة والإدارة العامة للمصالح الفنية لإعداد تقرير حول الأوضاع بالبلاد سيرفع مباشرة إلى الرئيس السابق بن علي وتم فعلاً عقد ذلك الإجتماع أوائل شهر جانفي 2011 وتقريباً 06 أو 07 جانفي وقد حضره المدير العام للمصالح الفنية حالياً عماد بوعون ورئيس مصلحة يعمل مع المجيب ويدعى عز الدين السنوسي وشخص آخر لا يعرفه وتم فعلاً إعداد تقرير وخلال بداية الإجتماع تولى المجيب إعداد لائحة كتابية في الشعارات التي كانت ترفع من قبل المتظاهرين ضد النظام السابق واقترح أن تدون تلك الشعارات بالتقرير إلا أن الحضور لم يعجبهم الإقتراح وتجاهلوه فاضطر المجيب إلى الإنسحاب وترك مساعده عز الدين السنوسي يواصل الإجتماع الذي أفاده صبيحة الغد أنه تم إستكمال التقرير ورفعته إلى رئيس الدولة وقد أورد له فكرة عامة حول ما تم تضمينه بالتقرير وهي كتابة إقتراح يتمثل في التصدي لظاهرة حرق النفس والتركيز على مثيري الفتنة من صحافيين أجانب وقنوات أجنبية وأساساً قناة الجزيرة كما تم تضمين متابعة العناصر المعارضة للنظام التي تبث الفتنة حسب ما علم به المجيب وهو ليس متأكداً إن تمت إحالة ذلك التقرير فعلاً إلى رئيس الدولة كما أن رئيسه المباشر لم يتناول معه هذا الموضوع المتعلق بالتقرير.

إمضاء الكاتب



إمضاء الشاهد



إمضاء المستشار فتحي القاطري




وبمزيد التحرير عليه أفاد أنه علم خلال أحداث الثورة أنّ الأجهزة الفنية للحجب المركزة بمحاولات اتصال لدى الوكالة التونسية للأنترنات يتمّ النفاذ إليها وإختراقها من جهات محسوبة على رئاسة الجمهورية وهيكل التّجمع وقد تأكد له ذلك من خلال إطلاعه على وثيقة داخلية ممضاة من قبل مدير الإعلام بالتّجمع المدعو حمادي بن حمادي تتضمن معلومات تفصيلية حول ما يطلق عليه " المناضلين الافتراضيين للتّجمع " كما تتضمن تلك الوثيقة توزيعا للخلايا الافتراضية للمناضلين الافتراضيين بالشعب المهنية للتّجمع في مختلف ولايات الجمهورية وبالمؤسسات الجامعية وكذلك بالخارج وقد إطلع المجيب على فحوى تلك الوثيقة التي تلقاها عرضيا بمكتبه مؤكدا أنّ تلك الوثيقة تحصلت عليها الإدارة العامة للاستعلامات التي بحملها المجيب وأحالتها على الإدارة الفرعية التي يشرف عليها المجيب وفق التسلسل الإداري وهو ما أحدث لديه مفاجأة كبيرة حين تفتنه لعمليات الإختراق ووجود هاته الهياكل الموازية نافيا أن يكون أبدى ملاحظات بشأنها لرئيسه لعدم شمولها له رأسا أو موجهة له لإبداء رأيه وقد تكون تلك الوثيقة موجودة ضمن الأرشيف بالإدارة الفرعية لخدمات الإعلامية.

وبمزيد التحرير عليه أفاد أنّ المدير العام السابق للوكالة التونسية للأنترنات المدعو كمال السعداوي أعلمه بأنّ بعض المنتسبين للجمعيات العلمية في الإختصاص المتعلق بالإنترنات ذوي صلة بعائلة النظام السابق كانوا ينفذون لبن على عمليات فنية بالأساس يطلبها منهم تتعلق بالحجب وذلك قبل إندلاع أحداث الثورة وكان يعلمه أنّ ذلك الأمر مخالف لمهام الإدارة وهو أمر مستهجن ويسيء إلى إدارة العمليات الفنية ذلك أنّ أية عملية حجب تحسب على هاته الإدارة الأخيرة في حين أنّ من تولى عملية الحجب هم بعض المنتسبين للجمعيات بطلب من الرئيس السابق.

وبمزيد التحرير عليه أفاد أنه وخلال أحداث الثورة تولى الرئيس المباشر للمجيب الشاذلي الساحلي طلب حجب تسجيلات فيديو منشورة على الأنترنات لكل من المنصف المرزوقي الرئيس الحالي للبلاد والمرحوم طارق المكي باعتبار أنّهما يدعوان إلى العصيان المدني وكان ذلك بطلب من وزير الداخلية الأسبق رفيق القاسمي وكان طلبا ملحا وقد أعلمه كلّ من العروسي الحبيبي والشاذلي الساحلي بالغضب الشديد لوزير الداخلية المذكور والرئيس السابق بن علي من فحوى تلك التسجيلات وعدم التوصل إلى حجبها في حينها فأعلم المجيب رئيسه المباشر بأنه يستحيل حجب جميع التسجيلات فطلب منه رئيسه الشاذلي الساحلي ربط الصلة بالوكالة التونسية للسلامة المعلوماتية في شخص مديرها العام بلحسن الزواري آنذاك وقد علم المجيب أنّ وزير الداخلية السابق هاتف هذا الأخير في الموضوع وتوجه المجيب فعلا وتولى شرح المسألة لبلحسن الزواري من كونه يتعذر حجب تلك التسجيلات واقتنع بذلك باعتباره يفقه المسائل الفنية وإتفقا على إعداد إجابة لا تتضمن التلميح إلى العجز التام عن حجب تلك التسجيلات وهو ما تمّ فعلا ويذكر أنّ ذلك تمّ خلال أواخر شهر ديسمبر 2010.

هذا ما تحرّر عليه وصادق وأمضى ومعنا والكاتب.

إمضاء الكاتب



إمضاء الشاهد



إمضاء المستشار فتحى الفاطري

